

دور حوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الأجتماعية

م. هه لڤورد محمد علي

جامعة صلاح الدين / هه ولير - كلية الادارة
والاقتصاد - قسم المحاسبة

تعمل الشركات بغض النظر عن طبيعتها على أستغلال الموارد المتاحة وقيام بتقديم السلع والخدمات ، بهدف تحقيق أرباح لصالح الشركة والأطراف المتعاملة . حيث تستخدم مختلف طرق وأساليب لأنجاز هذا الهدف وبأقل تكلفة كلما أمكن ذلك . أن ظهور شركات المساهمة وتتطور مفهوم إنفصال الملكية عن الإدارة ، برزت دور نظرية الوكالة في إدارة الشركات لتنظيم علاقة بين المجلس الإدارة والمالكين والمساهمين . تتولى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة الشركة ، ويجب أن تعمل لصالح المساهمين وتلتزم بالشفافية والأفصاح في التعاملات وتحمل مسؤولية إعداد القوائم المالية ، والمحافظة على ممتلكاتهم وحماية حقوقهم القانونية والتعويض عن إنتهاك تلك الحقوق ، وضمان عدم إستخدام سلطاتهم للأضرار بمصالحهم . و وفقاً لنظرية الوكالة يتم تنظيم العلاقة بموجبها يلجا الشخص الرئيسي صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر العامل لكي يقوم بدله ببعض المهام هذه المهمة " العلاقة " تستوجب نيابة في السلطة (عومرية ، ٢٠١٤ ، ١٦) . ونتيجة حدوث الأزمات والأنهيارات المالية في دول شرق آسيا في التسعينات القرن الماضي، بسبب الفساد الإداري والمالي ، وأدت الى إفلاس كثير من الشركات، وهروب الأستثمارات . (حمد ، ٢٠١٨ ، ١٥) ونتيجة هذه الأنهيارات ، ظهرت فلسفة الحوكمة لأدارة الشركات ومحاربة الفساد وحماية المساهمين من الأستغلال . حيث تقصد الحوكمة ممارسة وتطبيق مجموعة من المبادئ والمعايير من قبل مجلس الإدارة والألتزام بها بهدف قضاء على الفساد وإستغلال الأمثال للموارد ومحافظة على حقوق المساهمين والأطراف الأخرى . وبموجب مفهوم الحوكمة إن الوحدة الأقتصادية يجب أن تكون كفوءة وفعالة وتساهم في بناء أقتصاد قوى ومزدهر لدولة . وللحوكمة أبعاد وجوانب متعددة ويهدف إبراز الجانب الأتجماعي لمفهوم الحوكمة ودورها تقوية النشاطات والمساهمات الأتجماعية و تعزيز المسؤولية الأتجماعية وبيان وتوضيح أهميتها في تحسين وتطوير دور الوحدة الأقتصادية في تحمل المسؤولية وبناء مجتمع حضاري وتحقيق رفاهية الأقتصادية والأتجماعية . تتركز الدراسة على تحليل وتفسير وأبراز دور الحوكمة تجاه المسؤولية الأتجماعية وتعزيز الألتزام الأخلاقي والسلوك المهني في تحقيق الرفاهية الأتجماعية للوحدة و جميع الأطراف المتعاملة والمجتمع. ويتم ذلك من خلال المفردات التالية :

- ١- نشأة التاريخية للحوكمة ٢- مفهوم وتعريف الحوكمة ٣- أهمية الحوكمة ٤- خصائص الحوكمة ٥- أهداف الحوكمة ٦- معايير الحوكمة ٧- تحليل استراتيجية الحوكمة في تحقيق رفاهية الأتجماعية ٨- أثر الحوكمة في ضمان مصلحة العامة ٩- الخاتمة ١٠-

المصادر

مشكلة البحث :

يمكن عرض مشكلة البحث بأن التشريعات والقوانين الدولية تفرض مشاركة ومساهمة فعالة للوحدات الأقتصادية في تحمل مسؤولية تحسين وتطوير الوضع الأقتصادي والأتجماعي نحو أفضل وأحسن وبصورة مستمرة لبناء مجتمع حضاري متقدم وفي رفاهة اجتماعية . وبناء على هذا يمكن صياغة مشكلة البحث بأنه ((توجد ضعف وأهمال في مساهمات ونشاطات الأتجماعية للوحدات الأقتصادية ومشاركة في تعزيز دور المسؤولية الأتجماعية وتحقيق رفاهية إجتماعية للأطراف المتعاملة في بناء المجتمع حضاري)) .

هدف البحث

ويهدف دراسة ومعرفة المشكلة وتفسيرها وتحليل مكوناتها يتطلب توضيح مفردات متعلقة بموضوع البحث. تشمل هدف البحث نشأة ومفهوم الحوكمة وتعريفها ومن ثم يوضح أهميتها والمبادئ والمعايير التي تعتمد عليها الحوكمة ، وكذلك يتناول البحث أهمية وفوائد الحوكمة وخصائص التي تتميز بها . ومن ثم يقوم البحث بتفسير دور الحوكمة في تعزيز المساهمات الأتجماعية حيث تحلل أثرها في تحقيق الرفاهية الأقتصادية والأتجماعية و محافظة على المصلحة العامة ببيان أنعكاس ذلك على الوحدة الأقتصادية (الشركة) ومن ثم إجراء تحليل وتفسير بهدف إيجاد علاقات وبيان أثرها على إحداث تغييرات لأستنباط الملاحظات والأرتباطات بهدف إستخلاص النتائج وعرضها في خاتمة البحث .

فرضية البحث

تبنت الدراسة الفرضية التالية لغرض توصل الى حل مشكلة : والتي تنيد ((أن تطبيق الحوكمة الشركات تؤدي الى زيادة وتقوية النشاطات والمساهمات الأتجماعية وتعزز روح المسؤولية الأتجماعية وتحقيق رفاهية للأطراف المتعاملة لبناء المجتمع حضاري مرفه)) .

أهمية البحث

يمكن عرض أهمية البحث في النقاط التالية :

- ١ - يتركز البحث على تعزيز دور الحوكمة في الشركات (الوحدات الاقتصادية) والتي هي من المواضيع المهمة والحديثة وتتمحور حولها كثير من البحوث والدراسات ،
 - ٢- يتركز البحث على تفعيل الجانب الاجتماعي للحوكمة للشركات حيث تتلقى الجانب الاجتماعي اهتماما كبيرا لدى المنظمات والهيئات والمجالس الدولية المهتمة بالشؤون المالية .
 - ٣- يتركز موضوع البحث على تعزيز الالتزام الأخلاقي والسلوك المهني للمجلس الإدارة تجاه المساهمين والأطراف الأخرى ، والتي تتعلق الأفصاح والشفافية في وتوفير المعلومات المحاسبية .
 - ٤- يتعلق الموضوع البحث بالمساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع .
- منهجية البحث :**

أعتمد الباحث لأجراء البحث على المنهجين التاليين:

- ١ - المنهج النظري : حيث أعتمد عليه الباحث في استخدام البحوث ورسائل الماجستير ودكتوراه وغيرها ، بهدف كتابة الجانب النظري للبحث وأعطاء مفهوم للمفردات التي يتناولها الدراسة .
- ٢- المنهج الاستنباطي : أعتمد الباحث المنهج الاستنباطي بهدف إجراء تحليل وإيجاد علاقات وإرتباطات وملاحظات ومن ثم تفسير و بيان تأثيراتها على إستخلاص النتائج الدراسة لتوصل الى الاستنتاجات التي تمثل خاتمة البحث .

١ . نشأة تاريخية للحوكمة :- بعد ثورة الصناعية وظهور مفهوم انفصال الملكية عن الإدارة وتكوين شركات المساهمة ، ظهور الشخصية المعنوية للوحدة المحاسبية ، لعبت نظرية الوكالة Agent Theory دورا بارزا وفعالا في إدارة الشركات والمؤسسات التجارية. وبدأت التشريعات والقوانين متعلقة بالشركات تتطور لتنظيم العلاقة بين المالكين (المساهمين) وأعضاء مجلس الإدارة نتيجة تعارض بين مصالحهم ، في الإدارة الشركة . وفي سنة ١٩٩٠ لقيت مسألة إدارة الشركات في الولايات المتحدة إنتباه كبير من الصحافة بسبب طرد الرئيس التنفيذي لشركة أي بي أم ، وكوداك ، وهانويل ، بواسطة مجالسها ، وكذلك في عام ١٩٩٧ أثرت الأزمة المالية الآسيوية على إقتصاديات تايلاند و أندونيسيا ،كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، فليبين تضررت في خروج رأسمال الأجنبي بعد إنهيار أصول الملكية وأبرز نقاط ضعف هذه البلدان عدم وجود آليات الحوكمة الشركات في المؤسسات . وكذلك في وقت مبكر من سنة ٢٠٠٠ أدت مشاكل شركة أنرون و رلدكوم وأتصالات أدلفيا ، وأمريكا أون لاين ، الى زيادة الأهتمام بحقوق المساهمين والأهتمام بحوكمة الشركات (حمد ، ٢٠١٨ ، ١٤) .وعى غرار الأنهيارات والأزمات المالية التي أجتاحت كثير من المؤسسات التجارية في التسعينيات ، بدأت زيادة الأهتمام بمفهوم الحوكمة ، حيث أعتمدت المؤسسات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي وبنك الدولي على فكرة ومفهوم الحوكمة كنظام أو منهج لضبط والسيطرة والقضاء على جوانب قصور وعدم الأستقرار وتخلص من الأنهيارات والأزمات المالية . تبني منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية الأهتمام بمبادئ الحوكمة عام ١٩٩٩ ، حيث أصدرت مجموعة من المبادئ التي تعزز إلتزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة (نصابة ، ٢٠١٥ ، ٨) . إن الأهتمام بالحوكمة لايزال يتلقى كثير من جهود الفكرية و العلمية والأكاديمية لدى الباحثين والطلاب الدارسين في مختلف الأختصاصات ، نتيجة الفخايا المهمة والمفيدة تتولد نتيجة تطبيق الحوكمة في المؤسسات

٢ . مفهوم وتعريف الحوكمة وأهدافها:- ظهرت مفهوم الحوكمة بصورة واضحة بعد الأزمات والأختناقات المالية التي أجتاحت عدد من الشركات خصوصا في جنوب شرق آسيا نتيجة فساد مالي كبير أدت الى الأنهيارات المالية الضخمة وإلحاق أضرار جسيمة وكبيرة بالشركات وأصحاب رؤوس الأموال والمساهمين والأطراف الأخرى المتعاملة فيها . وجهت أصعب الأتهام الى مجلس إدارة الشركات بإعتبارها مسؤول عن الشركة وتمثل وكيل المساهمين وينوب عنهم ويعمل لصالحهم ويحافظ على المصلحة العامة ومصصلحة جميع الأطراف، ونتيجة لذلك ولمواجهة الفساد السائد تطورت مفهوم حوكمة الشركات للقضاء على الفساد بأشكاله مختلفة .

فالحوكمة تعني قيام بأداء الأعمال والواجبات بكفاءة وفاعلية وتحمل مسؤولية نتائج الأعمال ورقابة عليها . وتعتمد على مجموعة من المبادئ والقواعد والأسس، بهدف منع ومحاربة الفساد وسد فجوات وفراغات تسربها داخل الأعمال . وتتركز الحوكمة على الشفافية والمساواة في توفير المعلومات للأطراف الأخرى وبالأخص المساهمين . وتعزز الألتزامات الأخلاقية وتقوية السلوك المهني في التعامل مع جميع الأطراف وتقدير الذات وبالأخص للأفراد العاملين في الشركة . وتفترض الحوكمة تقييد بالقوانين والقرارات من أجل الجودة والتميز في أداء الأعمال لغرض تحقيق أهداف المخططة . ويمكن القول إن الحوكمة تقوم على بناء نظام أو مجموعة من القوانين والقرارات بهدف

أخضع الأفراد العاملين له. فالحوكمة تجعل أن تعمل الشركة بكفاءة وفاعلية في إستغلال الموارد، وبأساليب المناسبة لتحقيق الأهداف وبذلك يتم محافظة على المصلحة العامة وبالأخص المساهمين وتوفير معلومات عن نتائج الشركة . وبتعبير آخر إن الحوكمة تقوم على تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة وأصحاب الأموال والمساهمين وكذلك الأطراف الأخرى بصورة متوازنة من أجل أستغلال الأمتل للموارد . من أجل تحقيق أهداف مخططة . عليه فإن الحوكمة هي أداة للقضاء على الفساد وقيام بأداء الأعمال بكفاءة وفاعلية وتوفير معلومات عن نتائج الأعمال للأطراف الأخرى وبالأخص المساهمين . وردت تعريف عديدة للحوكمة من قبل المتخصصين والباحثين بخصوص الحوكمة ويعرض الباحث بعض منه : حيث يعرف (طيب ، ٢٠١٨ ، ٢٠٠٠) الحوكمة بأنها نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط الشركة الى مجموعة من القوانين ونظم والقرارات بهدف تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق أختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط والأهداف الشركة وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء . وكذلك يعرف رشدي الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف الى تحدد العلاقة بين إدارة الشركة وبين حملة الأسهم وحملة السندات وأصحاب أو الأطراف المرتبطة بالشركة من العمال ، والموردين ، والدائنين ، والمستهلكين (رشدي ، ٢٠١٦ ، ٤) . ويعرف البطحي الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق أختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف سواء في وحدات القطاع الخاص أو في وحدات القطاع العام (البطحي ، ٢٠١٥ ، ٤) . وتوجد تعريف أخرى منها حيث يعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ، ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين (غادر ، ٢٠١٢ ، ١٢) ويعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بانها نظام الذي من خلاله إدارة الوحدة الاقتصادية والتحكم في اعمالها (اصلان ، ٢٠١٥ ، ٢٤) . ويعرف (طيب ، ٢٠١٨ ، ٤) الحوكمة بأنها إقامة التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الفردية والجماعية وبناء على التعاريف الواردة أعلاه للحوكمة في رأي الباحث يتضح بأن الحوكمة هي نظام لإدارة الشركات بأفضل أسلوب للقضاء على الفساد . إن الحوكمة نظام أو مجموعة من القوانين والقرارات تركز و تؤكد على ضرورة تحسين أداء الأعمال وتحمل المسؤولية و تعزيز الألتزام الأخلاقي السلوك المهني للأفراد العاملين في الشركة مع الأطراف الأخرى بهدف التوازن بين الحقوق والواجبات والمحافظة على المصلحة العامة وتحجيم المصلحة الخاصة وتحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع . إن نجاح فلسفة الحوكمة الشركات تعتمد على مدى استخدام أساليب وآليات التي من شأنها تلبية الأحتياجات الأفراد العاملة في الشركة من نواقص الأقتصادية والعمل على تحقيق رغبات بهدف توصل الى الرفاهية الأقتصادية والاجتماعية لهم .

أما فيما يتعلق بالأهداف الحوكمة فإنها تهدف الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- ١ - منع أستغلال السلطات المتاحة من تحقيق مكاسب غير مشروعة ومناجزة بمصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح . (ريمة ، ٢٠١٢ ، ١٨) .
- ٢ - متابعة ومراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة لكلا الطرفين وهما مجلس الإدارة الشركة والمساهمون في جمعية العمومية لشركة (عومرية، ٢٠١٤، ٨) .
- ٣ - زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران وأستقرار لهم (عومرية ، ٢٠١٤ ، ٨) .
- ٤ - تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية لشركات (الحيازي ، ٢٠١٧ ، ١٤) .
- ٥ - الشفافية في إجراءات المحاسبة أو المراجعة المالية للحد من الفساد (أسامة ، ٢٠١٥ ، ٤) .
- ٦ - العمل على محاربة التصرفات غيرالمقبولة في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي (أسامة، ٢٠١٥، ٤) .
- ٧ - إيجاد ضوابط قواعد هياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة (أسامة ، ٢٠١٥ ، ٤) .
- ٨ - تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والأستقامة لكافة العاملين في الشركة إبتداء من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها (نوري وسليمان ، ٢٠١٨ ، ٨) .
- ٩ - تعزيز الثقة والمصادقية في الشركة وإدارتها (شبير ، ٢٠١٧ ، ٢٣) .

ويضيف الباحث إن ضمان المصلحة العامة والقضاء على فجوات لتحقيق مصالح الشخصية تعتبر من أهم أهداف الأساسية والاستراتيجية والتي بنيت على أساسها فلسفة الحوكمة .

٣ - أهمية الحوكمة

تكتسب الحوكمة الشركات اهتماما كبيرا لفوائدها كثيرة وعديدة ، ومن هذه الفوائد ، يمكن عرضها كما يلي (أسامة ، ٢٠١٥ ، ٤) :

- ١- ضمان عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة استخدام سلطاتهم للأضرار بمصالح المساهمين .
- ٢- حصول على قوائم المالية لشركات تتسم بدرجة عالية من الشفافية والأفصاح .
- ٣- النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة (شبير ، ٢٠١٧ ، ٢٢)
- ٤- ضمان استقلالية ونزاهة مراجعي الحسابات وعدم تعرضهم لضغوط من قبل المجلس الإدارة أو المدراء التنفيذيين (شبير ، ٢٠١٧ ، ٢٢)
- ٥ - الحوكمة لها أثر كبير على جذب المستثمرين المحليين والأجانب وزيادة فرض تمويل الشركات وأمكانية توسع نشاطاتها وبتكاليف قليلة.(د. إبراهيم ود. عبدالله ، ٢٠١٧ ، ٩) .

٤ - خصائص الحوكمة

تتميز الحوكمة بمجموعة من الخصائص معينة ومهمة ، يمكن إعتقاد عليها كأسس لنجاح إدارة الشركات : (أسامة ، ٢٠١٥ ، ٤) و (ثابت وإبراهيم ، ٢٠١٤ ، ٥) :

١ - الاستقلالية : لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغط الأطراف .

٢ - المسؤولية : المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة

٣ - الشفافية : تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث .

٤ - المسؤولية الاجتماعية : النظر الى شركة كمواطن جيد

إضافة الى هذه الخصائص يذكر (عومرية ، ٢٠١٤ ، ١٢) :

١ - الأنضباط : أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح .

٢ - العدالة : أي يجب إحترام حقوق مختلف الأطراف وأصحاب مصالح في الشركة .

٥ - معايير الحوكمة :

قدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المعاييرالحوكمة ، تقترض أستناد عليها والتزام بها من قبل الشركات ، وهذه المعايير هي : (فتحي ، ٢٠١٢ ، ١٤٠) :

١ - المحافظة على أموال الدولة (حق الشعب) : تعد المحافظة على المال العام الهدف الأول لجميع الأطراف و من أهم السبل الكفيلة بتحقيق ذلك أكمال المظلة القانونية والتشريعية وما يتلائم مع التغييرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية .

٢ - ضمان وجود أساس لأطار فعال للحوكمة : يجب أن يتضمن إطار الحوكمة الشركات كلا من تعزيز الأسواق وكفائتها ، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون وأن يضع بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الأشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة

٣ - حفظ حقوق جميع المساهمين : وتشمل نقل ملكية الأسهم وأختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ، ومراجعة القوائم المالية ،

٤ - المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين : وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة ، وحقهم في دفاع عن حقوقهم القانونية والمعلومات الداخلية ، وحقهم في الأطلاع على المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين

٥- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة وتشمل إحترام حقوقهم القانونية ، والتعويض عن أية إنتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة وحصولهم على معلومات المطلوبة ، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء .

٦ - الأفضاح والشفافية : وتتداول الأفضاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات ، والأفضاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم ، والأفضاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين . ويتم الأفضاح عن كل تلك المعلومات بطرق عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في وقت المناسب دون تأخير .

٧ - مسؤوليات مجلس الإدارة : وتشمل هيكل مجلس الإدارة و واجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الأشراف على الإدارة التنفيذية .

٨ - تحليل سترتا نتيجة الحوكمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية .تتركز الحوكمة على استراتيجية بعيدة المدى حول تنظيم خطوط عريضة والأساسية والجزرية لإدارة الشركات بهدف محاربة الفساد والقضاء على المصالح الشخصية و تعظيم قيمة الشركة لصالح الأطراف المتعاملة ومحافظة على المصلحة العامة .تعمل الحوكمة على تطوير وتحسين الأداء الأعمال الشركات ، وإن تطبيق والالتزام بمفهوم ومبادئ الحوكمة ، تعني أن الشركة تعمل بكفاءة وفاعلية في إستغلال مواردها المتاحة بأفضل شكل . وأن تكون وحدة إقتصادية نشيطة وفعالة وتحافظ على مصلحة العامة وملتزمة بالعدالة والمسائلة و بالشفافية والأفضاح في وتوفر المعلومات المحاسبية لجميع الأطراف . وتساهم في تقوية إقتصاد الدولة وتحقيق رفاهية الاجتماعية و بناء مجتمع حضاري . تتجلى دور الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية و تحقيق رفاهية الاجتماعية للأطراف المتعاملة مع الوحدة والمجتمع وكذلك الدولة ، في كثير من المباديء والأسس وتطبيقات لمفهوم وفلسفة الحوكمة ،و تمتد هذا الدور وتأثيراتها الى عديد من الأعمال والنشاطات . يمكن بيان وتوضيح دور وأثر تطبيق مباديء وأسس الحوكمة على تحسين وتطوير قدرة وإمكانيات الشركة لتحقيق أهدافها وبالأخص الأرباح في عديد من الجوانب والحالات . حيث تعتبر الحوكمة أن الوحدة تعمل بكفاءة وفاعلية ، وتبذل قصارى جهودها في إستغلال الأفضاح للموارد المتاحة ، وتستند على مبدأ كفاءة السوق وتفعيل دور الرقابة والمسائلة لمتابعة تنفيذ الأعمال وسيطرة عليها بالدقة المطلوبة ، ونتيجة لكل هذه التطبيقات وبصورة سليمة تتمكن الوحدة من سير أعمالها وفق خطة محددة ومنظمة لتحقيق غاياتها التي وجدت من أجلها ، وهي الأرباح . وهذا تعني أن الشركة عبارة عن معونة أقتصادية ممتازة لجميع الأطراف من المالكين والمساهمين والعاملين وغيرها ، إضافة الى الدولة التي تقوم الوحدة بدفع الضرائب على أرباحها لها ، وكذلك الدائنون والمقرضون والبنوك واصحاب السندات ينتظرون فوائد على أموالهم وغيرهم من المالكين يطالبون أرباح عملهم . وقد تقوم الشركة بتبرع أو تقديم منح والهدايا لجهات مختلفة . إن جميع هذه الأطراف تستفاد من هذه المعونة التي تمثل أرباح النشاط الشركة، نتيجة تطبيق والالتزام بفلسفة ومباديء الحوكمة الشركات . إن الواردات التي تحصل عليها الدولة من أرباح الشركات . تقوم بصرفها على إغناء وتحسن وتطوير المرافق العامة وتقديم أفضل الخدمات إبتداء من دعم النشاطات الاجتماعية من المساعدة الفقراء وتأمين معيشته والضمان الاجتماعي مثل ، دار العجزة والمسنين و الأحداث والمعوقين ودعم المؤسسات الخيرية وتوفير خدمات الأمن والدفاع والمحافظة على نظافة البيئة و الصحة والتعليم والجمعيات ومراكز الثقافية والرياضية والترفيهية ، مما تجعل أن تعيش المواطن في حياة مرفهة ومستقرة ومتوازنة ومن أجل بناء مجتمع حضاري مزدهر تنتشوق فيها مظاهر المسؤولية والرفاهية الاجتماعية .وتتخطى دور الحوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية أبعاد وجوانب عديدة وفيما يتعلق بالأطراف الأخرى ، وعلى نحو خاص الأفراد العاملين كبيرة وفعالة ومهمة جدا . إن فوائد و أهمية الحوكمة تصل الى حد تغطية المجتمع والدولة والحضارة الإنسانية بأجمعها . فالحوكمة الشركات تلزم وتفيد إدارة الشركات بمبدأ المساواة والأعتناء بالالتزامات الأخلاقية وتقدير السلوك المهني ، وكذلك تعامل بروح التعاون والعمل على تحقيق استقرار العمال ، و تأمين حقوقهم المادية والمعنوية وتحسين بيئة عملهم ، وتوفير خدمات السلامة والصحة والضمان الاجتماعي ، وتقديم تسهيلات مختلفة بهدف تحسين وضعهم وتنفيذ رغباتهم ومطالبهم وأشباع احتياجاتهم وتأمين معيشتهم والأطمئنان على مستقبلهم .إن قيام الإدارة بتقديم كل هذه الخدمات والأمتيازات للعاملين وتأمين معيشتهم ومستقبلهم ، وحسن التعامل معهم وتقديرهم ناتجة عن ضغوطات تطبيق مضمون ومفهوم فلسفة الحوكمة الشركات والمباديء التي تعتمد عليها بشكل فعلي ، مما أدت الى أن تؤثر بشكل كبير وفعال على سلوك العاملين وأدائهم ، و أن يستجيبوا مقابل كل هذه الأمتيازات ، و أن يبذلوا قصارى جهودهم لزيادة الأنتاج ويحرصون على الممتلكات و الموجودات ويحافظون على الموارد من الهدر والأسراف ويزيد روح الولاء والأنتماء لديهم وشعور بالمسؤولية تجاه المنشأة. ويحفز العاملين للالتزام بالواجبات وتحسين تعاملاتهم ، وكذلك يجعله أن يكون حريصا جدا في أعماله خوفا من أن يضيع أو يفقد هذه الفرصة ممتازة ، لأنه حقق طموحه وآفاق مستقبله و وفر له معيشة إجتماعية وإقتصادية مرفهة . هذا من جانب العامل ، ومن جانب الوحدة يؤدي الى أن تحقق الوحدة أهدافها المخططة وتحقيق كثير من الوفورات المالية و منع الهدر والأسراف وزيادة الأنتاج والحد من دوران أو ترك العمل و تؤمن فتح

أبواب الأرباح بدرجة عالية للمنشأة وبشكل استراتيجي، وغيرها من مزاياه المادية وغير المادية من تعزيز مركزها لدى المؤسسات المالية والمجتمع والدولة لدورها مميز وفعال في تعزيز وتنشيط في تحمل المسؤولية الاجتماعية .

٧- أثر الحوكمة في ضمان المصلحة العامة

توجد منافسة بين مجلس الإدارة والمالكين والمساهمين، والآخرين لتسلط على الحكم إدارة الشركة نتيجة تعارض بين مصالحهم . و تؤثر ذلك على إنحياز كفة الميزان لصالح القوي . وإن طموح ورغبة مجلس الإدارة لتسلط والإستغلال بهدف تحقيق مصالح الشخصية على مصلحة الأطراف الأخرى أو المصلحة العامة أقوى مقارنة بالأطراف الأخرى وخصوصا المالكين ، لأنه يقوم بأدارة الشركة وكالة عنهم . إن إختلال في توازن القوة وتقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة ، وتفضيل مصلحة الفردية على الجماعة ، تسبب في تهميش وأهمال وتقليل من القيمة و الأهمية الأمور الأخرى والحد من النشاطات والمساهمات الاجتماعية للبيئة المحيطة والمجتمع ككل . و فقدان تركيز ودقة للحرص والالتزام على تأمين المصلحة العامة . و يتيح مجال لتسلط وفرض تلك السياسات والطرق والأساليب المحاسبية التي تغيير مجرى توفير المعلومات المحاسبية وفقا لأحتياجاته . وإجراء التغييرات في النشاطات والأعمال حسب مصلحة الشخصية لسلطة الحاكمة في قيادة الوحدة لتحقيق غاياتها . وبناء على ما تقدم فإن مجلس الإدارة مسؤولة تجاه الأطراف المتعاملة في تحقيق توازن بين مصالحهم بإعتباره وكلاء عنهم . إن مجلس الإدارة هي السلطة العليا في الوحدة ولديها القدرة على الأقرار فإن إنحياز بهدف تحقيق مصالح الشخصية له على مصالح العامة ، تواجه كثير من صعوبات ومعوقات وعراقيل بسبب إحاطته بالمباديء التي وضعتها الحوكمة لأدارة الشركات . والتي تمنع وتسد كل الفجوات الذي يفكر به مجلس الإدارة لتحقيق المصالح الشخصية . إذ تقترض الشفافية والأفصاح في إعداد القوائم المالية ، وكذلك تحقيق العدالة والمساواة بين الأطراف المتعاملة والمساءلة للأفراد وغيرها من الأسس والمباديء التي تعتمد عليها مفهوم الحوكمة التي تتطلب الألتزام والتقيدها وعدم تجاوزها . فالحوكمة هي وسيلة للمحافظة على المصلحة العامة من اية إختلال في التوازن وتأمين الحقوق و الألتزامات لجميع الأطراف . يمكن القول بأن الحوكمة تشبه الدستور تستند عليها ويعمل بها مجلس الإدارة في تخطيط واداء الأعمال وتنفيذها ورقابة عليها . و دور الحوكمة متعددة تحيط وتشمل كل جوانب والأطراف في الوحدة بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق اهدافها . تستند الحوكمة على مبدأ المساءلة، لتأكد من أداء الواجبات وتقييم الأداء بهدف رفع مستويات الأنجاز وإستغلال الموارد المتاحة لتلافي والقضاء على مظاهر الفسادوالأسراف .وبناء على ذلك تلقي الحوكمة بضلالها الى رفع الأنتاجية وتحسين الكفاءة وتحقيق وفورات وعوائد مالية كبيرة للوحدة، وتعزيز مركزها المالي ، وتحقق التنمية الاقتصادية .إن أكبر مساهمة الاجتماعية تأتي من قدرة الوحدة على تحقيق المصلحة العامة ، والتي بدورها تؤدي الى تطوير وتحسين نشاطات والمساهمات الاجتماعية للمجتمع والدولة .

الذاتمة

بعد أنتهاء من البحث ، يشكر الباحث الباري عز وجل على فضله وعونه في أنجاز البحث . و يقدم مجموعة من الأستنتاجات ، يأمل أن تتوافق مع المنهجية التي تبنى عليها البحث ،وتتناسب فرضية معتمد عليها ، ومن هذه الأستنتاجات :

الأستنتاجات

- ١ - أن تطبيق مفهوم وفلسفة الحوكمة الشركات تعزز شعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الأطراف المتعاملة تجاه الشركة ، وتزيد روح تعاون وضمنان ثقة وأطمئنان بالمجلس الإدارة ، لألتزاماتها القانونية بالعدالة والمساواة بينهم .
- ٢ - إن تطبيق مفهوم وفلسفة الحوكمة الشركات تؤمن وتحسن أستمراية دعم الدولة لنشاطات والمساهمات الاجتماعية والخيرية ودعم شبكة حماية الاجتماعية مساعدة الفقراء و دعم الضمان الاجتماعي نتيجة تحسين و زيادة الواردات الدولة .
- ٣ -- إن تطبيق مفهوم وفلسفة الحوكمة الشركات تحقق محافظة على المصلحة العامة وتزيد من المساهمات و النشاطات الاجتماعية لشركة تجاه العاملين وتؤمن لهم مستقبلهم و تضمن لهم معيشة إقتصادية وإجتماعية مرفهة وتقديم خدمات بناءة للبيئة والمجتمع .
- ٤ - إن تطبيق مفهوم وفلسفة الحوكمة الشركات تعزز الألتزامات الأخلاقية وتحسن السلوك المهنية لمجلس الإدارة تجاه الأطراف المتعاملة والمجتمع .
- ٥ - إن أهم ما في الحوكمة الشركات هي إنها نظام شامل ، تحيط فوائدها المتعددة كل الأطراف والجوانب من أستغلال للموارد المتاحة ، وأداء الأعمال بكفاءة وفاعلية ،و تحسين أنتاجية ، وقضاء على هدر وإسراف وتسرب الأموال .

٦- إن تطبيق مفهوم وفلسفة الحوكمة تؤمن تحمل مجلس الإدارة مسؤولية إلحاق أية ضرر بالأطراف المتعاملة وبالأخص المساهمين والمالكين ، وتعويض عن تلك الأضرار أو الإنتهاكات ، لأقرارهم محافظة على المصلحة العامة .

المصادر

- ١- د. إبراهيم ، الهادي محمد آدم ، و د. عبد الله ، قاسم محمد ، حوكمة الشركات ودورها في الحد من الأساليب التلاعب للمحاسبة الأبداعية بجودة التقارير المالية ، مجلة الدراسات العليا ، مجلد ٧ ، عدد ٨ ، جامعة النيلين ، ٢٠١٧ .
- ٢- النبطي ، سليمان بن حمد ، الحوكمة والهدف منها ومحدداتها الداخلية والخارجية ومعايير تطبيقها ، ٢٠١٥ .
- ٣- الحيارى ، عمر يوسف عبدالله ، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان ، جامعة شرق الأوسط ، كلية الأعمال ٢٠١٧ ، الأردن
- ٤- أسامة ، قرواني ، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والأفصاح المحاسبي ، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الأقتصادية لولايته ورقلة وغرادية ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، ٢٠١٥ ..
- ٥- ثابت ، ثابت حسان ، و إبراهيم ، ليث خليل ، الحوكمة الرشيدة للمصارف الأهلية العراقية بإستخدام أسلوب المنطق المضيق ، جامعة نوروز ، دهبوك ، عراق ، ٢٠١٤ .
- ٦- د. حمد . شهلة عبد الواحد، دور الحوكمة في الأفصاح والشفافية في بنوك ، جامعة سنار ، ٢٠١٨ ، السودان .
- ٧- رشدي ، امل ، حوكمة الشركات ودورها في مكافحة الفساد ، ٢٠١٦ .
- ٨ - ريمة ، هيدوب ليلي ، المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرياح ، ٢٠١٢ ، جزائر .
- ٩ - سليمان ، سعيد ، حوكمة الشركات ، ٢٠١٨ ، www.Noreed.com
- ١٠- شبير ، ماهر أسامة نايف ، أثر إستخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة / دراسة تطبيقية على شركات المدرجة في بورصة الفلستين ، رسالة ماجستير ، جامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين .
- ١١- طيب ، د. عزيزة عبد الله ، دراسة تحليلية ومدى تطبيقها في الجامعات السعودية ، مجلة العلوم التربوية ، العدد الثاني ، أبريل ٢٠١٨ ، السعودية
- ١٢ - عومرية ، حماش ، أثر حوكمة على مستوى الأفصاح عن المعلومات المحاسبية ، دراسة ميدانية ، ولاية سعيدة ، جامعة د. طاهر مولاي سعيدة ، ٢٠١٤ ، جزائر .
- ١٣- د . غادر ، محمد ياسين ، محددات الحوكمة ومعاييرها ، جامعة لبنان ، طرابلس ، ٢٠١٢ .
- ١٤ - فتحي ، الحسين ، معايير الحوكمة وأهدافها ، ٢٠١٢ ، www.Noreed.com
- ١٥- نصابة ، الأيمن ، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في قطاع العام / حالة دراسة بلدية قمار الوادي ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، ٢٠١٥ ، جزائر .
- ١٦ - نوري ، تبول محمد ، و سلمان ، علي خلف ، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة . جامعة المستنصرية ، العراق .